مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/2/24

الأمننة وتحقيق السلام المستدام في محافظة نينوى

دراسة في مجسة درء الصراعات

مصطفى الفؤاد

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الأمننة وتحقيق السلام المستدام في محافظة نينوى: دراسة في مجسة درء الصراعات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الأمنية والعسكرية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الامن والدفاع، مكافحة التطرف والارهاب

مصطفى الفؤاد / مركز بناء السلام والتعايش السلمي/ رئاسة جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الملخص

يُناقش البحث التحديات التي تتعرض لها محافظة نينوى، ثم يجعلها كأسباب للتأثير الأمني، قبل أن ينتقل إلى البحث في الفرص التي من الممكن أن تُذلل التحديات وتعمل على إنهائها قبل تفاقمها. ويتم ذلك من خلال عمل إسقاطات تجريبية لنظرية الأمننة على التحديات التي تُعاني منها محافظة نينوى، إذ تُشكل هذه التحديات تهديدات وجودية قد تنتقل لتشكل قضية رأي عام تمكّن صناع القرار من اتخاذ إجراءات استثنائية عن طريق الخطاب المُسوّق أمنياً، انطلاقاً من أنّ الخطر الناجم عن تحدٍ معين يشكل تهديداً وجودياً. ثم يُحاول البحث اقتراح ربط الفرص بإنشاء مجسّة لدرء الصراعات تقودها جامعة الموصل بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة. وتنطلق هذه المجسّة من عناصر ووظائف نظام الإنذار المبكر، الذي من شأنه استثمار الفرص الممكنة لتذليل التحديات.

المقدمة

واجهت محافظة نينوى قبل تاريخ (10/6/2014) أزمات عدة بين الحكومة المحلية المتمثلة في محافظة نينوى والحكومة المركزية في بغداد، ووصلت مرحلة القطيعة في كثير من الأمور المصيرية التي تؤثر بصورة مباشرة على طبيعة الحياة في المحافظة. وقد أدخل هذا الأمر المدينة في حالة (فراغ السلطة)، لتأتي بعد ذلك أحداث سقوط المحافظة على يد (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) أو ما يُسمى (داعش)، لتدخل بعدها المحافظة في حالة من العجز السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتفقد القدرة على التأثير والتنفيذ لأبسط مقومات الحياة. ونتيجة لذلك، تشكلت مجموعة تحديات أفرزتها فيما بعد معارك تحرير نينوى في(17/10/2016) . لذلك، فإن محافظة نينوى باتت تتطلب نوعاً من التعامل يسهم بطرق شتى للخروج من التحديات سالفة الذكر، وينبه لما يمكن أن يحدث مستقبلاً. ومما تقدّم، يمكن صياغة الإشكالية الآتية: (بالرغم من أن المناطق التي كانت خاضعة لأعمال الإرهاب المسلح أصبحت مؤهلة للحياة من جديد، إلا أنها في الوقت نفسه تحتاج إلى إعادة ترتيب الرؤية الأمنية، إذ تراجعت حالات الأمن من مستوى الخطر إلى مستوى التحدي، مما يستدعي ضرورة تشكيل استراتيجية طوارئ تستند إلى وسائل الإنذار المبكر لتحقيق الأمن المستدام.)ومن هذه الإشكالية، ننطلق لصياغة الأسئلة المركزية الآتية: ما هي أبرز التحديات التي تعاني منها محافظة نينوى؟ وكيف يمكن

أمننتها؟ وما هي الفرص الجوهرية التي لو عمل بها صانع القرار لأثرت على مستويات الأمن في المحافظة؟ وكيف لمجسّة درء الصراعات لو فُعلت أن تعمل على وأد الصراعات قبل تفاقمها؟

وانطلاقاً من هذه الأسئلة، يمكن صياغة فرضية الدراسة التي تتمحور حول: إن القضية الرئيسة لأمننة التحديات التي تتعرض لها محافظة نينوى تتطلب التركيز على قطاعات معينة لم تُقاس ولن تُوصف بعد، بينما تشكل تهديداً رئيساً يؤثر في مفاصل الحياة كافة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير استثنائية تضمن استمرار متابعة التحديات ومن ثم أمننتها.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أبرز التحديات التي تتعرض لها محافظة نينوى، وبيان تأثير بعضها على الحياة بصورة مباشرة أكثر من الإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة. كما تهدف الدراسة إلى تذليل هذه التحديات من خلال الفرص المتاحة، وأخيراً وضع أنظمة أمان تهدف إلى السيطرة على المخاطر المحتملة مستقبلاً.

المبحث الاول: تحديات الأمن في محافظة نينوى (مقاربات واقعية)

تمثل التحديات التي تواجهها محافظة نينوى عوامل مؤثرة في الامن الوطني بمفهومه الواسع كونها تشكل خطراً على المنظومة القيمية والنفسية للمجتمع، لذا هنالك مجموعة تحديات "سوداء" يمكن قياسها مباشرةً استناداً لما تبرزه من آثارٍ سلبية وايجابية، وهناك تحديات "رمادية" لا يمكن قياسها مباشرة، إلاّ بإشراف متخصصين، وتنذر بتهديدات أكثر حدة وجسامةً من التحديات "السوداء" وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

المطلب الاول: مقاربة التحديات السوداء

تتجسد التحديات السوداء في العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على مستويات الأمن في محافظة نينوى، إذ تتداخل مع عمليات صنع القرار وتؤثر فيها. ويمكن تفصيل هذه التحديات على النحو الآتي:

أولاً: التحديات السياسية، كان للتغيب السياسي الذي عاشته محافظة نينوى بعد عام (2003) أثر مباشر في تكريس العوامل السياسية كتحديات تواجه المحافظة، لا سيما بعد سقوط المدينة على يد تنظيم (داعش) وما تلاه من بعثرة للخارطة السياسية بعد تحرير المدينة عام (2017)، وتحقيق أول انتخابات نيابية عام (2018)، التي كان من المؤمل أن تنتج استحقاقات سياسية تسهم في رفد وتعزيز دعائم الأمن في المحافظة. لكن سرعان ما تحولت نتائج الانتخابات إلى خيبات أمل كبيرة، خلقت تشوهاً سياسياً على مستوى التمثيل السياسي في بغداد، إذ أن المدينة لا تملك تحالفاً سياسياً يمثل أهل نينوى، الأمر الذي أجبر سياسييها على الدخول في تحالفات مع أحزاب سياسية وافدة من خارج المحافظة، مما غيّب إمكانية ظهور زعامة سياسية يمكن أن تجمع المدينة على صوت واحد.[1]

1 _ على أغوان، «مكانة الموصل في التدافعات الجيوسياسية وعمليات تجريف الاقتصاد والهوية»، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2020، ص9.

تعد محافظة نينوى ثاني أكبر محافظة من حيث عدد السكان، فهي تمثل ثقلاً سياسياً وانتخابياً تحاول جميع الكيانات السياسية والأحزاب الوافدة الاستثمار فيه انتخابياً وسياسياً، في كثير من الأحيان على حساب الموصل نفسها. وقد قاد هذا التنافس القوى المختلفة، بكافة مسمياتها، إلى التدخل في القضايا والمناصب المهمة والحساسة في المحافظة، مثل اختيار قائد للشرطة أو مدير عام لدائرة معينة، أو منصب المحافظ، حيث لم تُتخذ أي من هذه القرارات دون موافقة بغداد وأربيل والأنبار وصلاح الدين.[2] وفي المقابل، يعد المواطن في محافظة نينوى أحد الركائز الأساسية المؤثرة في العملية السياسية. وبسبب كثرة الخلافات السياسية وما تلاها من مشكلات بين القوى المتنافسة على تقسيم المحافظة لمناطق نفوذ، فقد المواطن ثقته في العملية الانتخابية. وأصبحت قضية العزوف عن تحديث البيانات الانتخابية إحدى المشكلات التي تفاقم التحديات السياسية بعد الانتخابات، إذ أن المشاركة السياسية الضعيفة لا تمكن القوى المحلية من تصدير قوائم قوية تظفر بتشكيل الحكومة المحلية. كل هذا أسهم في ترسيخ فكرة التوافق بين القوى السياسية التي تحاول جاهدة إيجاد توازن للضعف فيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال الأداء المؤسساتي السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، لتصبح المدينة نموذجاً لقياس مؤشرات الفساد في العراق، والذي يشكل أحد التحديات الأمنية المعقدة لمحافظة نينوى.

2- على اغوان المصدر نفسه، ص 9.

ثانياً: التحديات الامنية والعسكرية، تعد محافظة نينوى من المحافظات العراقية المهمة محلياً وإقليمياً ودولياً، نظراً لأهميتها وتأثيرها الأمني والعسكري في دول وأقاليم تتمتع بذات الأهمية الجيوستراتيجية. لذلك، أصبحت المحافظة محوراً مهماً في السياسات والاستراتيجيات الدولية والإقليمية والمحلية، لا سيما بعد أن احتلها تنظيم (داعش) عام(2014) . وإن وقوع مدينة الموصل عاصمة محافظة نينوى في الجزء الشمالي من العراق جعل من هذه المدينة منطلقاً حيوياً للجماعات المسلحة التي تسعى للسيطرة والنفوذ والهيمنة وهو ما شكل تهديداً لأمن المحافظة أولاً والعراق ثانياً والمنطقة الاقليمية ثالثاً[3]، كما أن هناك عوامل مهمة عززت من طبيعة تشابك وتعقّد التفاعلات بين الفواعل المحلية فيما بينها، وكذلك بين الفواعل الإقليمية والدولية. ولعل من أبرز هذه العوامل، الخليط غير المتجانس قومياً ومذهبياً ولغوياً وعنصرياً، وما يتجذر عنه من مشكلات صراع الإرادات المحلية فيما بينها، وصراع مصالح الحكومة المركزية مع حكومة إقليم كردستان، وتنافس المصالح الإقليمية التركية–الإيرانية، وصراع الإرادات التركية–الكردية المتمثلة في (حزب العمال الكردستاني)، والصراع الأمريكي–الإيراني. كل هذه الصراعات والتنافسات جعلت من محافظة نينوى ساحة لتصفية الحسابات، ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة الاستقرار الأمني والعسكري

3 _ للمزيد ينظر في: إيريك روبنسون وأخرون، «عندما تصل الدولة الاسلامية الى المدينة: التأثير الاقتصادي لحوكمة الدولة الاسلامية في العراق وسوريا»، مؤسسة راند، 2017، ص 1 _ 2.

في المحافظة[4].

ومما تقدّم، يمكن القول إن محافظة نينوى تتمتع بقوة دفع جيوستراتيجية تجاه الدول المجاورة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "القوة الديناميكية للمكانة"، نتيجة جملة القضايا والصراعات بالغة التعقيد والتشابك، كونها تؤثر بالدرجة الأولى على الأمن العراقي والإقليمي والدولي. إذ إن الجماعات المسلحة سالفة الذكر، إلى جانب القوى الإقليمية والدولية، صاغت مدركاتها لأمن وعسكرة هذه المحافظة لإيجاد موطئ قدم لها.

ثالثاً: التحديات الاقتصادية، لا شك أن مقدرات أي دولة، مهما كانت ضعيفة، تُعد ملكاً عاماً للشعب، وعند تدميرها يفقد الشعب مقومات النهوض والتقدّم، ويحاول جاهداً إعادة الحياة إلى ما كانت عليه قبل بدء الحرب، مما يؤدي إلى تأخره عن مواكبة التطور العالمي المتسارع. وقد أثر ما حدث من تدمير للبنى التحتية في محافظة نينوى سلباً على طبيعة الحياة في المدينة، فبعد التحرير ورثت المدينة تركة اقتصادية ثقيلة تمثلت في تهدم البنى التحتية للمصارف الحكومية والأهلية، ومؤسسات الدولة الرئيسة كالمعامل والمصانع، والمرافق البلدية من طرق وجسور ومواصلات. وكل هذا لم يكن كافياً، إذ فرضت طبيعة الاستحقاقات العسكرية بعد الانتصار على تنظيم (داعش) أعباءً متزايدة، عضدت التحديات التي تتعرض لها محافظة نينوى، لا

4 _ للمزيد ينظر في: آدم إيرلي، «العراق ما بعد داعش: الفرص والتحديات والازدهار والاستقرار»، مجلة سياسات استراتيجية، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، انقرة، العدد (1)، 2017، ص 14_15.

سيما مع دخول لاعبين جدد على خارطة التنظيمات العسكرية الرسمية وشبه الرسمية، الذين كرّسوا مفاهيم جديدة للتحديات الاقتصادية، والتي من أبرزها:

1_**تهريب الحديد الخردة وبقايا المصانع**، يُعد تهريب الحديد الخردة أحد عوامل الهدر الاقتصادي الذي تعرضت له محافظة نينوى. فالخطورة لم تكمن في بيع الحديد «السكراب» فحسب، بل في إيجاد هذا الحديد، الأمر الذي يشير إلى عملية تخريب متعمد للوصول إلى هذه الخردة. وكان للقوى المتنافسة خارج الدولة دور بارز في هذه القضية، من خلال المقاولين والشركات الاستثمارية التي يُتفق معها على تنظيف المدينة من المخلفات مقابل أخذ قسم من هذه الخردة. لكن الأمر الذي يثير الغرابة هو أن بعض المقاولين يسمح لهم بالدخول إلى المعامل والدوائر الحكومية التي تعرضت للتفجير، ويرفعون بعض المعدات الثمينة، ثم يؤخذ ما تبقى من «سكراب» بسعر زهيد جداً، وضمن عقود لا تخضع لأية قواعد قانونية أو إدارية. وقد قدّر حجم «السكراب» الذي هُرّب إلى بغداد وأربيل بحوالي 7ملايين طن، بما يعادل نحو 8 ملايين دولار بين الأعوام(2017–2021) .[5]

2_**تقلبات سعر صرف الدولار**، تُعد تقلبات سعر صرف الدولار مشكلة عامة في العراق، كونها ليست نقدية وتقنية فقط، وإنما نتيجة لازمات سياسية واقتصادية. وعلى هذا الأساس، تعاني محافظة نينوى من تعاظم هذه التحديات بسبب قلة عدد المصارف

5 _ للمزيد ينظر في: علي اغوان، مصدر سبق ذكره، ص 4_6.

الحكومية وصعوبة توفير الدولار للتجار في مكاتب الصيرفة، والتي تعاني بدورها من أزمة الرصد والمتابعة الأمنية للحوالات الداخلة والخارجة إلى المحافظة. ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة الطلب على الدولار لتغطية النفقات التجارية للبضائع المستوردة من خارج العراق، مما ضاعف أسعار السلع الاستهلاكية وخلق ركوداً في قطاعات البناء والسيارات، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في أسعار العقاقير الطبية والعلاجات الضرورية المستوردة بالعملة الصعبة.[6] وهذا أدى إلى تعاظم شديد في التحديات الاقتصادية المهددة للأمن الاقتصادي في المحافظة.

3_ **تهريب النفط ومشتقاته**، يعد أحد مهددات الامن في محافظة نينوى كونه يُبدد ثروة البلد لصالح كيانات تموّل نفسها عبر السيطرة على حقول النفط في الموصل، والتي يُهرب منها عبر ثلاثة مراحل رئيسة، تبدأ المرحلة الاولى بسيطرة المتنفذين على حقول النفط ومن ثم في المرحلة الثانية توّفر الحماية لصهاريج النقل التي تعبر الى سوريا (سابقاً) وبغداد واربيل، وأخيراً فإن المرحلة الثالثة تنتهي مع مجموعة من المهربين والمساومين الذين يشتركون بأعمال البيع والتسليم حيث يحصلون على نسبة من الأرباح، وفي ذات المشكلة تدخل محافظة نينوى بين حين وأخر في أزمات مستمرة تكاد أن تطبق على المجتمع من خلال

6- عبدالله مثنى سالم، « تأثير تقلبات سعر صرف الدولار على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق» كتابات، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: تأثير تقلبات سعر صرف الدولار على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق – كتابات (kitabat.com)

تهريب المشتقات النفطية إلى إقليم كردستان وسوريا (سابقاً) بسبب فارق الاسعار في تلك المناطق.[7]

4_ **المضاربة ببيع الاراضي**، يعد ملف بيع الأراضي من أعقد الملفات الاقتصادية في محافظة نينوى، كونه يثير مسائل خطيرة تتعلق بالتجاوز على ملكية الدولة والأفراد. إذ لاحظت بعض القوى السياسية الوافدة من خارج المحافظة إمكانية الاستثمار في هذا القطاع للسيطرة على الأراضي، من خلال التحكم في القرار الإداري في المحافظة، ليتحقق بعدها وضع اليد على أراضٍ حكومية مميزة تُشترى بطرق قانونية بأسعار تصل ما بين (10–15%) من القيمة الحقيقية، أو من خلال تحويل جنس الأراضي الزراعية إلى سكنية واستحداث أحياء جديدة. تؤثر هذه العمليات بشكل مباشر على المساحات الخضراء، وشبكة الطرقات الداخلية للأفرع السكنية، وشبكات الكهرباء والمياه والمجاري، وكذلك الطاقة الاستيعابية للمدارس المجاورة للمناطق المستحدثة. وتقدّر مساحات الأراضي التي طالتها هذه العملية بين الأعوام (2017–2020) بحوالي 400 دونم، وتقدّر قيمتها بأكثر من مليار دولار[8]. نستنتج من ذلك أن العامل الاقتصادي في الموصل يتعرض لتحديات تؤثر عليه بصورة مباشرة وهي ملموسة يستطيع أي مراقب للشأن الموصلي تحديدها.

7 _ شذى العاملي، النفط يهرب بأساليب «محترفة» في العراق واتهامات تطال «جهات أمنية»، صحيفة الاندبندت العربية، 2022، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: النفط يهرب بأساليب "محترفة" في العراق واتهامات تطال "جهات أمنية" | اندبندنت عربية (independentarabia.com)

8 _ علي اغوان، مصدر سبق ذكره، ص 4_5.

رابعاً: التحديات الاجتماعية، فُرض على محافظة نينوى إرث متبعثر من المشكلات المجتمعية، لكن أبرزها يكمن في متغيرين رئيسيين يشكلان هاجساً أمنياً خطيراً يدق ناقوسه كلما تشكلت ظاهرة أو حدث يتعلق بطبيعة المشكلات التي يمكن أن تفرزها هذه المتغيرات. ويمكن بيان خطورتها على الأمن المجتمعي من خلال ما يلي:

1) ثنائية المشكلات المجتمعية والإدارية والسياسية أثرت على الزعامات المحلية، فتشكل منها صراع كامِن بين الريف والمدينة حول من يشغل منصب المحافظ وغيره من المناصب، والتي باتت تتنافس عليها القوى السياسية المختلفة استناداً إلى قواعدها الجماهيرية الثابتة، والتي تتجلى قوتها بشكل واضح بعد كل انتخابات.

2) يكمن التحدي الآخر في الأطفال الذين وُلِدوا لأباء منتمين لعصابات داعش، إذ يُعامل المجتمع هؤلاء على أنهم أبناء العدو، وينشأون في ظل تحديات مرتبطة بالتهميش الاجتماعي والاقتصادي، إذ تعاني أغلب العوائل من فقر مدقع يحرمهم من فرص التعليم التي قد تُتيح لهم تحقيق إنجازات على مستوى حياتهم اليومية والاجتماعية. كما يلاحق هؤلاء الأطفال وصم مجتمعي ناتج عن أمرين: الأطفال الذين وُلِدوا نتيجة اغتصاب أمهاتهم من أفراد التنظيم المتطرف، كما في حالة الأطفال الأيزيديين، أو الأطفال الذين وُلِدوا لأبوين ينتميان إلى التنظيم

المتطرف، وما يستتبعه ذلك من مشكلات تتعلق بالاندماج المجتمعي والهوية القانونية[9].

المطلب الثاني: مقاربة التحديات الرمادية

تعد التحديات الرمادية عاملاً مهمة من عوامل التأثير في أمن محافظة نينوى، وتتطلب جهوداً كبيرة وإمكانات وفيرة للسيطرة عليها، إذ إن ارتداداتها وتأثيراتها أشد حدة وأبعد تأثيراً في أعمدة الأمن من التحديات السوداء التي طُرحت في المطلب الأول من هذا المبحث. وتشمل هذه التحديات تلك الناجمة عن عقدة العامل الجغرافي، سواء من خلال مناطق الفراغ "الخواصر المريضة"، أو الزيادة المضطردة في أعداد السكان وما يتبعها من ترهل البنى التحتية وتوسع المدن بشكل غير مدروس، فضلاً عن العدو الصامت المتمثل في ثنائية التغير المناخي وقلة المياه الواصلة من دول الجوار الجغرافي. ويضاف إلى ذلك التحديات الناشئة عن قلة الخبرات التخطيطية والسيبرانية والإعلامية، وهو ما يمكن بحثه بشكل أوسع على النحو الآتي.

أولاً: عقدة العامل الجغرافي، تمثل عقدة العامل الجغرافي شبحاً يطارد صناع القرار في الحكومات العراقية المتعاقبة، وبالأخص في محافظة نينوى، كونها تمتلك تحديات خاصة تشترك فيها مع بعض المحافظات تارةً، وتنفرد بها تارةً أخرى.

9 _ للمزيد ينظر في: عدنان ياسين مصطفى وأسماء جميل رشيد، داعش: ارث النزاع وعتمة المستقبل، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص 83_94.

ومن أهم هذه التحديات:

1 _ **مناطق الفراغ (الخواصر المريضة):** تشكل مناطق الفراغ، أو الخواصر المريضة، نقطة ضعف في قوة الدولة العراقية وتثقل كاهل صانع القرار عند وضع الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية. يعود ذلك إلى قلة النشاط السكاني في هذه المناطق ووجود الطرق الفرعية والوديان والتموجات والتلال التي تسهّل التنقل والاختفاء خارج الطرق المعبدة. فضلاً عن أن هذه المناطق تشترك مع سوريا بحدود طويلة تزيد من أعباء المراقبة الأمنية على الحدود. الأمر الذي جعل هذه المناطق وطرقها مرتعاً وملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية والمهربين والخارجين على القانون لتنفيذ أنشطتهم التي تهدف إلى إثارة العنف والفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي. علاوة على ذلك، أصبحت هذه المناطق قبل عام (2014) مكاناً يشبه إلى حدٍ ما «الأكاديميات» التي تهدف إلى تخريج المقاتلين التابعين لتنظيم داعش بعد ثبات ولائهم فكرياً[10]. الخارطة رقم (1): مثلث الخاصرة المريضة.

10- للمزيد ينظر في: قاسم محمد عبد، «جيوبولوتيك الامن الوطني العراقي: دراسة في التحديات»، قضايا سياسية، العدد48_ 49، جامعة النهرين، بغداد، 2017، ص 199 _ 204.

الخارطة رقم (1) مثلث الخاصرة المريضة

مـن خـلال الخارطـة، يمكـن القـول إن محافظـة نينـوى والمناطـق المتماسـة معهـا، كمحافظـة صـلاح الديـن والانبـار مـن الجهـة الجنوبيـة، فضـلاً عن سـوريا مـن الجهـة الغربية، كوّنـت مثلثاً اسـتراتيجياً – يشـبه إلى حـدٍ مـا «الخـاصرة المريضـة» – حظـي باهتمـام مختلـف الجماعـات المسـلحة الـتي تنطلـق منـه للسـيطرة والنفـوذ، لاسـيما وأن هـدف تأمـين مصالـح هـذه الجماعـات صـاغ مدركهـا لتعبئـة هذه المنطقـة، اسـتناداً إلى رخوتهـا الأمنيـة وأهميتهـا الاقتصاديـة، فباتـت هـذه الجماعـات المسـيطر الأول عـلى الأرض.

2 ـ زيـادة عـدد السـكان وسـوء توزيعهـم جغرافيـاً: إن مـن أهـم عُقـد العامـل الجغرافي الـتي تواجـه صانـع القـرار هـي الزيـادات المتسـارعة فـي اعـداد السـكان مـن دون أنْ يصاحـب هـذه الزيـادة تقدمـاً فـي مسـتويات المعيشـة والنمـو والرفـاه الاقتصـادي، فالتعداد السـكاني لعـام(2017) وفقـاً لإحصائيـات الجهـاز المركـزي للإحصـاء يشـير الى

وصـول السـكان فـي المحافظـة الى(3،077،293) نسـمة، وبمعـدل نمـو سـكاني مرتفـع، مـع الاشـارة الى أن هـذه الأرقـام المعلنـة ظلت جميعهـا تقديريـة، حيـث لـم يجـرِ أي إحصـاء رسـمي منـذ عـام (1997)، بسـبب الخلافـات الـتي بـرزت بعـد عـام (2003) عـلى المناطـق المتنـازع عليهـا بـين الحكومـة الاتحاديـة وإقليـم كردسـتان، وبقيـت تقديـرات وزارة التخطيـط مسـتندة فـي الغالـب إلى البطاقـة التموينيـة[11] الى حـين انجـاز الإحصـاء السـكاني عـام 2024، ليعلـن بلـوغ عـدد سـكان المحافظـة (4،261،980).

ويرافـق الزيـادة فـي عـدد السـكان سـوء فـي توزيـع الكتلـة البشريـة عـلى المناطـق الرخـوة، حـتى أصبحـت المناطـق الريفيـة بيئـة طـاردة للسـكان نحـو المدينـة بسـبب قلـة الخدمـات وانعدامهـا. الأمـر الـذي أوجـد فراغـاً سـكانياً في هـذه المناطـق اسـتغلته الجماعـات الإرهابية للتنقـل مـا بـين العـراق وسـوريا عـلى وجـه التحديـد، لتقويـة ركائـز التنظيـم المتطـرف بـكل مراحلـه، بـدءاً مـن نشـاطات تنظيـم القاعـدة عـام (2005) وحـتى إعـلان التنظيـم لـ «الدولـة الإسـلامية في العـراق والشـام» عـام (2013)، ومـا تبعـه مـن انهيـارات أمنيـة للمحافظـات العراقيـة عـلى خلفيـة سـقوط الموصـل.

11 _ عـلي زيـاد العـلي، «التحديـات غـير المرئيـة للأمـن الوطـني العراقـي»، مركـز البيـان للدراسـات والتخطيـط، بغـداد 2018. متـاح عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة الانترنـت عـلى الرابـط: التحديـات غـير المرئيـة للأمـن الوطـني العراقـي | البيـان (bayancenter.org)

3_ **ثنائية معضلة التغير المناخي وقلة المياه المتدفقة من الجوار الجغرافي:** يشير تغير المناخ إلى التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس على المستوى العالمي، ويمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية بسبب التغيرات في نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة، ولكن الأنشطة البشرية تعد المحرك الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساساً إلى حرق الوقود الأحفوري المتمثل بالفحم والنفط والغاز، وما ينتج عنه من انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تشكل غطاءً حاجباً حول الأرض، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة.[12] وفي حالة محافظة نينوى، يعد عام (2014) عاماً مفصلياً لبدايات التغير المناخي، وذلك لاستخدام تنظيم داعش عمليات الحرق غير النظامية لتكرير النفط الخام باستخدام الحراقات، وتحويله إلى مشتقات نفطية للاستخدام اليومي (كالنفط الأبيض والبنزين وزيت الغاز)، فضلاً عن حرق الآبار النفطية في الأيام الأخيرة لتحرير المدينة، لتشكيل غطاء جوّي يقي أفراد التنظيم من الضربات الجوية التي كانت توجهها ضدهم قوات التحالف وطيران الجيش العراقي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الملوثات البيئية والتغيرات المناخية من خلال زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة (ثاني أوكسيد الكربون والميثان) التي تسببت في تغير المناخ. وفيما بعد، لعبت عمليات تطهير الأراضي الزراعية وقطع الأشجار لتحويلها إلى أحياء

12- يونس مؤيد يونس مصطفى، «العراق وثنائية تحدياته المائية: الاحتباس الحراري والجوار الاقليمي»، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (3)، 2023، ص397.

سكنية، فضلاً عن الاستخدام المجحف لاستخراج النفط، دوراً بارزاً في زيادة إطلاق غاز ثاني أوكسيد الكربون.

وتلعب تركيا، الدولة الجارة، دوراً بارزاً في زيادة حدة التغير المناخي والاحتباس الحراري في محافظة نينوى، خصوصاً والعراق عموماً، وذلك بسبب حصرها كميات المياه المتدفقة إلى نهر دجلة نتيجة كثرة مشاريع السدود التي أنشأتها على امتداد النهر، وهو ما أسهم في زيادة متوسط درجة الحرارة السنوية بمقدار (2-1) درجة مئوية بين عامي (1970 و2020)، مما أدى إلى تفاقم حالات الجفاف في محافظة نينوى وزيادة حدة التصحر وندرة المياه، فضلاً عن ارتفاع معدلات التبخر نتيجة انخفاض مستويات المياه المتاحة، وبالتالي تقل الأراضي الزراعية وتندر الموارد، ما يفتح باباً للتنافس عليها. ويؤدي هذا الوضع إلى حدوث هجرات جماعية نحو المدن، وبالتالي تبدأ محفزات الصراع بالظهور داخل المجتمع[13]. ينظر المخطط رقم (1) التهديدات الامنية للتغير المناخي.

13 _ ماري ماهر «تأثيرات ملموسة.. سياسة السدود التركية وانعكاساتها على العراق»، المعهد العراقي للحوار، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) متاح على الرابط:
https://hewariraq.comb

المخطط رقم (1) التهديدات الامنية للتغير المناخي

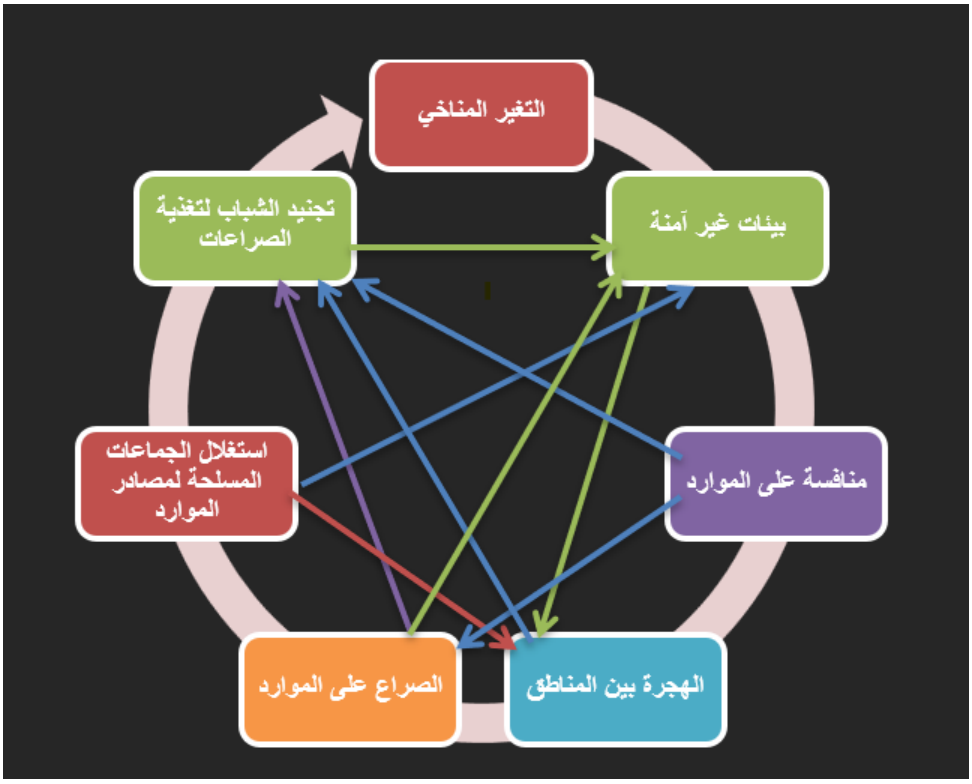

المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على: يونس مؤيد يونس مصطفى، "العراق وثنائية تحدياته المائية: الاحتباس الحراري والجوار الاقليمي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (3)، 2023، ص 403.

ثانياً: التساهل والنسية في التعليم، تعد الخطوة التالية لعملية تحرير المدينة من تنظيم داعش الإرهابي مرحلة مفصلية في الحياة التعليمية، وذلك لما اقترفته وزارة التربية والتعليم من إجراءات حاولت من خلالها وضع الطلبة في صفوفهم التعليمية

استناداً إلى مرحلتهم العمرية، واختلقت ما يسمى «نظام سبر المعلومات»، الذي أخذ في كثير من الأحيان معايير بدائية في تقييم المستويات العلمية للطالب، لكنّ هذا النظام أنتج جيلاً من الطلبة يعانون من صعوبة القراءة والكتابة ويفتقرون إلى القدرة على تعلّم بقية العلوم الأساسية.

الأمر الذي جعل سياسة التعليم في العراق تتجه صوب التساهل في النجاح للوصول إلى النسبية في التعليم، وهو ما أنتج بدوره تسطيحاً لعقلية الطالب، وأفرز قوى متعددة من حاملي الشهادات الذين يعانون من نقص مهارات التفكير النقدي والتحليل والبحث والإبداع. وبدلاً من ذلك، ركز نظام التعليم على تغذية الطلبة بمعلومات ومعرفة قديمة لا صلة لها بالعالم الحالي الذي بات يبحث عن الخبرات والمهارات، وبذلك توسعت الفجوة بين مخرجات نظام التعليم السليم من الناحية النظرية والمهارات التي يحتاجها سوق العمل. كما أن عمليات التساهل في التعليم والنسبية في النجاح باتت تسهم في تسطيح العقل البشري، الذي يفرز بدوره تجهيلاً للمجتمع، ليصل إلى مرحلة من التطبيع مع نفسه، حتى يستقر وضعه إلى ما هو عليه، ويبدأ بإنتاج أجيال جديدة قليلة التفكير في القضايا المصيرية.

ثالثاً: التحديات التكنومعلوماتية، تتمثل هذه التحديات في نوعين أساسيين هما:[14]

1) **التحديات السيبرانية**: بسبب حداثة دخول منظومة الإنترنت إلى العراق، فمن الملاحظ أن وزارات الدولة العراقية، بما فيها وزارة الاتصالات، تتعاقد لتجهيز معلوماتها من أقمار صناعية ذات مورد خدمة واقع خارج الحدود العراقية، الأمر الذي يؤدي إلى مرور تلك المعلومات في خوادم تلك الدول أو الشركات قبل رجوعها إلى العراق. إذ يشكل هذا الإجراء خرقاً لأمن المعلومات العراقي. في عصر التكنومعلوماتية، بات لأمن المعلومات دور بارز في حماية مؤسسات الدولة من أية تهديدات قد تتعرض لها. فقد اقترن التطور التكنولوجي الذي شهده العراق في مجال المعلومات والاتصالات بعد عام (2003) مع ضعف البنية التحتية الوطنية فيما يتعلق بأمن المعلومات، الأمر الذي أدى إلى أن يصبح العراق منكشفاً استراتيجياً لكثير من دول العالم لاختراقه والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات الأمنية، واستخدامه كساحة لشنّ الهجمات الإلكترونية لضرب أمن معلومات أي دولة، فضلاً عن استراق أية معلومة واستخدامها لأغراض المساومة أو لتنفيذ عمليات إرهابية أو إسنادها.

14 _ علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره.

2) **تحديات إعلامية**: تمثل التحديات الإعلامية _ المقروءة والمسموعة والمرئية_ هاجساً من التحديات الرمادية التي تواجه الأمن في محافظة نينوى والعراق عموماً، ويعود ذلك الى غزارة وقوة المعلومات الموجهة الى العراق من محيطه الإقليمي تارةً ومن الكيانات الموازية تارةً أخرى، الامر الذي خلق حالة من الاحتكار والتلاعب ومن ثم التشويه لقضايا تؤثر في التماسك المجتمعي وبالتالي تخلق هذه القضايا رأياً عاماً باستطاعته أن يكون مؤثراً على الامن الوطني العراقي، فضلاً عن أخطاء نشر القضايا المتعلقة بالأمن القومي على برامج التواصل الاجتماعي منها على سبيل المثال الكتب (السرية والشخصية) التي تتعلق ببعض الموضوعات الاستخباراتية وتحرك القطعات العسكرية والعمليات الأمنية السرية.

رابعاً: تحديات ترهل البنى التحتية وضعف التخطيط المستقبلي: يحكم الدولَ عادةً نوعان من البنى التي تُشكّل الإطار العام للدولة، وتتمثل في البنى التحتية، ويُقصد بها المؤسسات والأبنية الفنية التي تُلبي حاجات المجتمعات وتؤثر في الأمن الوطني بكل مفاصله. ومن أهم هذه البنى: المدارس، والمستشفيات، والطرق، والجسور، والسدود، والمحطات، والمطارات، والمصانع، والإنتاج الزراعي، والكهرباء، فضلاً عن مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي نظّمها المجتمع وباتت تأخذ حيزاً كبيراً في تنظيم حياته. فالبنى التحتية ضرورة لا غنى عنها لعملية النمو والتنمية الاقتصادية في محافظة نينوى.

أما النوع الثاني فيتمثل في البنى الفوقية، التي تضم الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تنظم وتتحكم في مجموعة البنى التحتية، إذ إن وجودها يُعَدُّ عنصراً مهماً في تطوير وتنمية محافظة نينوى،[15] لاسيما بعد دخول المحافظة في حرب طويلة ضد تنظيم داعش، أدت إلى تدمير البنى التحتية، وتأثر البنى الفوقية بموجات التغيير المجتمعي والتبدل الأخلاقي نتيجةً للحرب. فلم تكن هناك برامج دعم نفسي وتربوي تهدف إلى المحافظة على روح الثقافة والخصوصية التي تتمتع بها محافظة نينوى، فضلاً عن قلة الاهتمام بإعادة إعمار البنى التحتية للمحافظة نتيجة انخفاض التخصيصات المالية السنوية ضمن الموازنات العامة الاتحادية، وهو ما أثّر سلباً في سياق عمل هذه المؤسسات والمرافق العامة في محافظة نينوى.

من كل ما تقدّم، يمكن القول إن عدم القدرة على مواجهة التحديات السابقة وتأطيرها وفق استراتيجيات واضحة المعالم والتطبيق، فضلاً عن غياب القدرة على التكامل بين تحديات الأمن المختلفة، أسهما في تجدد مظاهر عدم الثقة من المواطن بمؤسسات المحافظة كافة؛ بسبب الفساد المستشري الذي يمكن أن يتطور ويخلق شرخاً بين المواطن والأجهزة الأمنية، وذلك لتغليب المصالح الجهوية – التي قد تكون حزبية أو مذهبية أو دينية أو قومية – على المصلحة العامة للمحافظة، وهو ما يمكن أن

15 ـ للمزيد ينظر في: اسراء كاظم الحسيني، أثر البنى التحتية والفوقية على قوة الدولة العراقية، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد (2)، 2019، ص 15.

يُلقي بآثاره في خلق تناقضات في الرؤى والأفكار والمعتقدات، بسبب غياب روح الحوار بين الأفراد، التي باتت تُشكّلها وتُوظّفها المؤسسات الإعلامية الموجّهة ضد فئات المجتمع المختلفة.

المبحث الثاني: الأَمننة في ضوء الفرص المتاحة (مقاربات اصلاحية)

يشير مصطلح الأمننة إلى تصنيف قضية ما بوصفها قضية أمنية، الأمر الذي يوحي ضمناً بأنها مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لسلامة الوطن أو الإنسان وبقائهما. وإن اعتبار شيءٍ ما مسألةً أمنية يدل على وجود تهديد لأمرٍ مهم، وأن الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات طارئة لحمايته. وبهذه الطريقة يُخرج ممثلو الدولة – فاعلو الأمننة – القضايا من دائرة السياسة العادية إلى سياسة الطوارئ، مبرّرين بذلك الإجراء الذي لا يُعدُّ مبرراً في الحالات العادية[16]. وبما أن الأمننة تُعد أحد المنطلقات الفكرية لمدرسة كوبنهاغن، فإنها تضعها في ثلاث مراحل مشروطة:

المرحلة الأولى: مرحلة فعل الخطاب، التي تنطلق من التحدث بلغة الأمن والمطالبة باتخاذ تدابير استثنائية، وذلك من خلال إنشاء تهديد وجودي (قضية أو حدث) يواجه موضوعاً مرجعياً (دولة أو مجموعة من الدول). أما المرحلة الثانية، فتنطلق من اتخاذ الإجراءات الخاصة أو الطارئة كمحاولة لتأمين الموضوع المرجعي ضد التهديد الوجودي، وتُنفّذ من خلال قرار سياسي للتعبير عن

16 _ بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 268.

هـذا التهديـد. أمـا المرحلـة الثالثـة، فتعتمـد عـلى تلقـي فعـل الخطاب مـن الجمهـور (الـرأي العـام أو السياسـيين أو الضبـاط العسـكريين)[17]. ينظـر المخطـط (2) (مراحـل عمليـة الأَمننـة).

المخطـط مـن اعـداد الباحـث بالاعتمـاد عـلى: حسـين باسـم عبـد الامير، مفهـوم الأَمننـة ودلالاتـه فـي الدراسـات الأمنيـة المعـاصرة، مجلـة الدراسـات الاسـتراتيجية والعسـكرية، العـدد11، المركـز الديمقراطـي العربـي للدراسـات الاسـتراتيجية والسياسـية، برلـين،2019، ص 87.

يُشـكل المخطـطُ موضـوعَ الدراسـة جانبـاً مهمـاً فـي كيفيـة أَمننـة التحديـات الـتي تنطبـق عـلى القضايـا المخفيـة الـتي تعانـي منهـا محافظـة نينـوى، وهـو مـا يمكـن مناقشـته عـلى النحـو الآتـي:

المطلب الأول: أمننة التحديات السوداء

إن عمليـة تشـخيص التحديـات تُعَـدُّ انطلاقـةً مهمـة للوصـول إلى الأهـداف الأساسـية لعمليـة الأمننـة، الـتي تتطلـب ضرورة معرفـة

17 _ للمزيـد ينظـر فـي: حسـين باسـم عبـد الامـير، «مفهـوم الأمننـة ودلالاتـه فـي الدراسـات الأمنيـة المعـاصرة»، مجلـة الدراسـات الاسـتراتيجية والعسـكرية، العـدد11، المركـز الديمقراطـي العربـي للدراسـات الاسـتراتيجية والسياسـية، برلـين، 2019، ص 87_88.

تفاصيل أهمية القضية الأمنية مدار البحث، وأهمية الموضوع المرجعي (المُهدَّد)، وضرورة معرفة الفاعلين الأمنيين الذين يروِّجون لخطاب الأمننة، والفاعلين الوظيفيين المؤثرين في عملية الأمننة، فضلاً عن نقاط القوة المتاحة للتغلب على التحديات قبل تعاظمها، وهو ما يمكن معالجته على النحو الآتي:

أولاً: أمننة التحديات السياسية

طرحنا التحديات السياسية التي تعاني منها محافظة نينوى، وبيّنّا كيف أضحت تؤثر في مستويات الأمن المختلفة؛ لأنها الأساس في عملية صنع القرار التي باتت تعاني من اختلالات في الأداء بسبب توازنات الضعف السياسية التي تنتجها انتخابات مجالس المحافظات والنواب على حدٍّ سواء. لذا فإن عملية الأمننة لكافة التحديات تنطلق من هذا القطاع الذي يؤثر في بقية القطاعات الأخرى؛ لأن الدولة تُشكِّل الموضوع المرجعي الأساس في هذا القطاع، لكنها تشترك معها مجموعة من الكيانات التي تمتلك وسائل التأثير في المجموعات المجتمعية شبه الرسمية – العشائر، والقبائل، والأقليات – بما يُنتج ولاءات خارج الدولة.

وبما أن الولاءات السياسية الفرعية للمحافظة تُنتج مخاوف تهديدية تؤثر في سيادة الدولة العراقية، فإن التركيز على نوعية وقوة الخطاب الموجَّه إلى الجمهور يقتضي ضرورة تشكيل رأي عام للمحافظة على المكتسبات المتحققة بعد التحرير، انطلاقاً من تشكيل كيان سياسي يضم في طياته شخصيات لديها برامج

سياسية واعدة تهدف إلى توحيد الجهود وصهر الخلافات في بوتقة واحدة خدمةً للمحافظة، الأمر الذي يخلق وعياً سياسياً لدى المواطن الموصلي بضرورة مشاركته في الدورات الانتخابية التي تُسهم في إيصال هذه الشخصيات إلى سدة السلطة، والتي تعمل بدورها على إنشاء إدارة كفوءة تقوم بتمشية أمور المحافظة أولاً، وتُشكّل مركزاً للتوازن بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل ثانياً، وتركز على عدم الانجراف في الخلافات المستقبلية بين الإقليم وبغداد ثالثاً؛ لأن ذلك لا يصب في مصلحة المحافظة التي باتت تواجه تحديات أمنية مختلفة، أساسها ضرورة المحافظة على الأمن السياسي.

ثانياً: أمننة التحديات الاقتصادية

طرحنا في التحديات الاقتصادية مجموعة من القضايا التي تعاني منها محافظة نينوى، إلا أن بعضَها انتفت الحاجة إلى أمننته – كتهريب الحديد الخردة – ولم يعد يشكّل باباً من الأبواب التي تتطلب حلولاً عاجلة، لكن بعض القضايا المركزية – كتهريب النفط، وسعر صرف الدولار، والمضاربين ببيع الأراضي – باتت تشكل حجر عثرة في التقدم والتطور الذي تبحث عنه المدينة. وبما أن النفط يُعد ثروة قومية، فإن قوة الخطاب ينبغي أن تتركز حول أهمية هذه الثروة للأجيال القادمة، وكيف يمكن أن تؤثر في مستويات التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة الأخرى. لذا، على الدولة أن تسعى جاهدةً للحفاظ على هذه الثروة من

خلال الملاحقات والإدانات المستمرة لكل الكيانات الموازية التي باتت تؤثر في القرار الأمني والسياسي في محافظة نينوى. كما أن اتباع الحكومة المركزية، والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي والهيئة العامة للكمارك، فضلاً عن مساندة الأجهزة الأمنية، سياساتٍ نقديةً تُقلّص الفجوة الكبيرة في أسعار صرف الدولار، يلعب دوراً كبيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى محافظة نينوى؛ لأن أغلب هذه الشركات تبحث عن بيئة استثمارية مستقرة، يمكن من خلالها تطوير المدينة عبر استحداث مدن جديدة تتناسب مع التخطيط الحضري للمحافظة، الذي بواسطته يُحجّم دور مافيات بيع الأراضي التي أخذت تتوسع وتؤثر في التخطيط العمراني للمدينة.

ثالثاً: أمننة التحديات الاجتماعية

طُرحت التحديات التي تؤثر في الأمن المجتمعي، الذي يُفهم على أنه أمنٌ للهوية. ويتمثل الموضوع المرجعي في هذا القطاع بضرورة الحفاظ على ديمومة الأمن في محافظة نينوى، وذلك لتعدد الهويات الفرعية التي تتأثر بالظواهر السياسية والاجتماعية سلباً أو إيجاباً. ولأن تفاقم هذه الظواهر يُنتج ولاءات متعددة تتشكل ضمن بيئات اجتماعية محفّزة – قبيلة، أو عشيرة، أو عِرق، أو دين، أو مكانة – مفادها أن «نحن» في خطر، لذا علينا الحفاظ على مكتسباتنا، فإنها تدفع باتجاه تحفيز البيئات غير الآمنة على الظهور. ويتجسد دور الفاعلين الأمنيين في مواجهة هذه التحديات عبر تقوية أواصر التماسك الاجتماعي من خلال برامج تتضمن في

طياتها مناهج محددة تُطبّق وتُبث بين أفراد المجتمع بمختلف المؤسسات والوسائل الإعلامية الهادفة، انطلاقاً من أهمية الموضوع المرجعي المتمثل بـ(الحفاظ على الأمن المجتمعي)، الذي يمكن أن يتبنى تفاصيله الأساتذة الجامعيون، ويُروِّجون لخطاب الأمننة المُهدّد عبر الدراسات التي تُعد لصنّاع القرار؛ للحفاظ على ديمومة الأمن المستدام.

رابعاً: أمننة التحديات الأمنية والعسكرية

تُعدّ التحديات الأمنية والعسكرية أحد عوامل الأمننة الأكثر حساسية في محافظة نينوى، إذ باتت تعتمد على ضرورة إعادة الثقة المتبادلة بين المواطن والأجهزة الأمنية؛ لأن المواطن بدأ يشعر بالوعي الأمني الذي كان مفتقداً قبل أحداث سقوط الموصل، من خلال تبليغه عن الخلايا النائمة لأفراد تنظيم (داعش)، لا سيما أن القوات الأمنية كانت على قدرة عالية لاستيعاب ما يطرحه المواطنون من تبليغات عن هذه الخلايا. إن إهمال هذه التبليغات أو التغاضي عنها بسبب الفساد يجعل ثقة المواطن بهذه المؤسسات الأمنية والعسكرية ضعيفة، كما أن إشراك أبناء محافظة نينوى في صفوف قوات الجيش والشرطة خلق وعياً أمنياً لدى أبناء المحافظة بضرورة الدفاع عن المدينة في حال تعرضها لخطر داخلي (إرهابي).

إن عملية الأمننة في هذا العامل لا بد أن تكون محصورة بيد الدولة، وتحتاج إلى استخدام القوة أو التلويح بها للمحافظة على

مكتسبات النصر المتحققة ضد تنظيم (داعش). لكنّ التحدي الأهم الذي ظهر بعد تحرير محافظة نينوى هو تعدد الجهات المسلحة التي تعمل خارج إطار القانون – عشائر، وقبائل، وجماعات مسلحة – الأمر الذي أوجد هاجساً أمنياً يتعلق بالموضوع المرجعي، وهو ضرورة الحفاظ على السلم الأهلي، لتكون الدولة فاعل الأمننة الأوحد الذي يضفي الطابع الأمني على القضايا الداخلية والخارجية الأمنية والعسكرية.

بعد تحليل تحديات الأمن المُهدَّدة في محافظة نينوى وبيان خطورة كل عامل بشكل مختلف عن الآخر، يظهر لنا أن التهديد المشترك بين كل هذه العوامل هو وجود السلاح المنتشر خارج إطار القانون، الأمر الذي يضيف تهديداً له أبعاد أمنية وعسكرية تؤثر في جميع العوامل الأخرى؛ إذ إن هذه الجماعات باتت تنافس الدولة في تشكيل الخطاب المرجعي وتؤثر على القرارات الأمنية الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: أمننة التحديات الرمادية

بما أن التحديات الرمادية تتطلب الخبرة والنظرة التحليلية من المتخصصين لكشفها والإفصاح عنها، ولأن تفاقمها يشكل خطراً وتهديداً وجودياً لمستويات الأمن في محافظة نينوى، فإنها تتطلب وضعاً خاصاً في التعامل معها، من خلال ضرورة البحث في الإحصائيات والأرقام الرسمية لكل تحدٍ من التحديات سالفة الذكر، ووضعها في مسار البحث السليم الذي يهدف إلى تعدد مصادر

الفـرص لتذليـل التحديـات وكبحهـا، وهـو مـا سنناقشـه عـلى النحـو الآتـي:

أولاً: أمننـة العامـل الجغرافي: يشـكل هـذا العامـل تحديـاً جَمّـاً أمـام صانـع القـرار سـواء فـي محافظـة نينـوى أو بغـداد، وهـذا يعـود إلى طبيعـة تعقّـد وتشـابك المصالـح الـتي تؤثـر في الأمـن بـكل مفاصلـه. لـذا فـإن قلـة الفـرص تقلـل مـن الخيـارات المتاحـة للخـروج بحلـول تضمـن الأمـن المسـتدام في محافظـة نينـوى مـن خـلال:

1) **الخـواصر المريضـة في ضـوء الفـرص المتاحة:** تنطلـق عملية الأمننـة فـي هـذا المشـهد مـن وجـود مسـتويات أمنيـة متعـددة، تتمثـل بالمسـتوى الأول (المحـلي) عـلى صعيـد محافظـة نينـوى، ثـم المسـتوى الثانـي (المحـلي الجِـواري) الـذي يتمثـل بفـرض الأمـن فـي كلٍ مـن الحويجـة وجبـال حمريـن والصحـراء المشـتركة بـين محافظـات صـلاح الديـن ونينـوى والانبـار، أمـا المسـتوى الثالـث فيتمثـل بفـرض الأمـن فـي سـوريا.

أ- المسـتوى الأول (المحـلي): يتمثـل هـذا المسـتوى بوجـود مجموعـة مـن الفـرص الـتي تشـكل الجانـب الإيجابـي للأمننـة فـي مدينـة الموصـل، وهـي تتمثـل فـي القيـادة المسـتنيرة الـتي تصهـر جميـع الخلافـات ويكـون همّهـا الأول إنتـاج إدارة كفـوءة لتسـيير أمـور المحافظـة مـن خـلال العمـل عـلى (مأسسـة التحديـات) ووضعهـا فـي أطـر تشريعيـة مـن

أجـل امتـلاك القـدرات وتوظيفهـا بالشـكل الصحيـح، بمـا يتـلاءم مـع سياسـة الحكومـة المركزيـة للنهـوض بواقـع المدينـة. كمـا أن ضرورة تقويـة الجهـد الاسـتخباراتي فـي هـذه المناطـق الرخـوة، ومتابعـة بعـض الفئـات المجتمعيـة كالفلاحـين والرعـاة والحجاريـن، الذيـن قـد يشـكلون حـواضن صغـيرة لإيصـال المسـتلزمات اللوجسـتية – البنزيـن، وزيـت الغـاز، والمـواد الغذائيـة، وأجهـزة الهواتـف – لبقايـا التنظيـم المتطـرف بعـد اسـتمالتهم أو تهديدهـم، أمـر بالـغ الأهميـة. كذلـك، فـإن تكثيـف العمليـات الاسـتباقية لبقايـا التنظيـم المتطـرف يلعـب دوراً كبـيراً فـي زعزعـة وتشـتيت هـذه المجموعـات، ويجعلهـا فـي حالـة اسـتنفار مسـتمر، وعـدم التجمـع فـي أماكـن تسـهّل عملهـا وقـوة تواصلهـا.

ب- المسـتوى الثانـي (المحـلي الجـواري): يتمثـل هـذا المسـتوى بطـرح النمـاذج القريبـة مـن محافظـة نينـوى والـتي تشـترك معهـا في نفـس الخصائـص – الانبـار، وصـلاح الديـن، والحويجة/كركـوك – حيـث تشـترك هـذه المناطـق مـع محافظـة نينـوى بنفـس المقومـات، وهـي مـا تشـكل فرصـاً وكوابـح فـي الوقـت نفسـه مـن حيـث التأثـير فـي الأمننـة لمحافظـة نينـوى. أمـا الفـرص، فتتمثـل في إعطـاء هـذه المناطـق الأهميـة الـتي طرحناهـا لمحافظـة نينـوى كـون المحافظـات الثـلاث تشـترك في نفـس التحديـات. أمـا الكوابـح، فتنطلـق مـن الإهمـال الحكومـي لهـذه المناطـق

أو تفضيل مناطق على أخرى، مما قد يشكّل نوعاً من التذمّر والمطالبات بالنزعات الانفصالية التي تعبر عن الحكم الذاتي. ويعد هذا المستوى مهماً كونه شكّل عقبة أمام الحكومة المركزية منذ عام (2006)، لذا من الضروري النظر فيه، لأن الأمن بين هذه المناطق يمس بعضه بعضاً.

ت- المستوى الثالث (الأمن في سوريا): تشترك سوريا بحدود طويلة مع محافظتي نينوى والانبار، والأمن فيها يؤثر تأثيراً مباشراً في أمن هاتين المحافظتين أولاً، وفي العراق بصورة عامة ثانياً، لا سيما وأن الحدود المشتركة تتداخل فيها مناطق صحراوية واسعة شكلت سابقاً المكان المناسب لنشأة وتربية التنظيم المتطرف. وكنتيجة لتأثير سوريا على الأمن في محافظة نينوى، فإن عملية التحول الأخيرة في النظام السوري تركت هواجساً أمنية لدى صانع القرار العراقي، دفعته إلى إرسال التعزيزات العسكرية لدرء مخاطر تسلل المتطرفين من مخيم الهول باتجاه الحدود العراقية المحاذية لمحافظة نينوى. وبهذا يمكن القول إن المستوى الأول من الأمن مهم، لكنه يتأثر بصورة مباشرة بالمستويين الثاني والثالث، لكن ضرورة المحافظة على مستوى الأمننة الثاني يُعد الفصل الأول في استدامة الأمن بكل مفاصله في محافظة نينوى.

2) **تنظيم الزيادات المستمرة في أعداد السكان:** على خلفية التحديات سالفة الذكر، أصبح من الضروري إعادة النظر جدّياً في مسألة السياسات السكانية الهادفة والمنسجمة مع المتطلبات الأمنية، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الإنسانية انسجاماً مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء هذه المعطيات، ينبغي تفعيل دور المجلس الأعلى للسكان ليتبنى مسؤولية بلورة سياسات وطنية تُدرك المشاكل السكانية الراهنة وتحدياتها المستقبلية، عبر وضع سياسات وبرامج تنموية وتوعوية تصب في سياق تحقيق نوع من التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان بين التجمعات والمراكز الحضرية والريفية، وتحقيق المواءمة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني في محافظة نينوى. لأن إهمال المتغيرات الديموغرافية الكمية والنوعية من شأنه أن يؤدي إلى اعتماد سياسات سكانية غير متكاملة، وبالتالي قصور واضح في ملء الفراغات الأمنية التي تعتمد على السكان في حلحلة عقدها.

3) **مواجهة العدو الصامت (الأمننة البيئية):** تُشكّل البيئة الموضوع المرجعي الذي ينبغي التأكيد عليه، لذا فإن معالجة التغيرات المناخية والاحتباس الحراري لن تتحقق دون معالجة المسببات الرئيسة المؤدية إليها. وفي حالة محافظة نينوى، فقد أسهمت بعض الجهات

المؤثرة داخلياً وخارجياً في زيادة حدة التغيرات المناخية، انطلاقاً من ضرورة إصلاح الأضرار البيئية التي سببتها العمليات العسكرية، وكذلك منع الصراعات الناجمة عن التغيرات البيئية والاستجابة لها بالسرعة الممكنة. ويتم ذلك عبر البحث عن العلاقات السببية بين تدهور البيئة والممارسات الإنسانية والاجتماعية المختلفة، التي تهدف إلى الربط بين مفاهيم البيئة وقضاياها الأمنية، أو عبر العمل على إدراج البيئة في الفكر الاستراتيجي للحكومة المحلية والمركزية على حدٍّ سواء، وذلك لما لها من تأثيرات مستقبلية على كافة القطاعات النشطة في المحافظة.

ثانياً: أمننة القطاع التعليمي: بما أن التعليم يُعد الركيزة الأساسية لتقدّم المجتمعات، فإن الخطاب المرجعي الذي ينبغي التأكيد عليه ينطلق من الاهتمام بالتعليم عبر خلق الظروف والبيئة التمكينية التي تجعل من الصعب على الأيديولوجيات المتطرفة أن تتكاثر، ويُنجز ذلك عبر تطوير المناعة عند المتعلم وتعزيزها من التأثر بالرسائل المؤدية إلى العنف المتطرف. وهذا لن يتحقق دون سمو مبدأ سيادة النظام ليصبح عادة مجتمعية تفرض عبر قوتين متضافرتين: قوة العقاب لمن يخالف، وقوة الانضواء للالتزام به. أما القوة الأولى فتمارسها قوى الضبط الرسمية استناداً إلى القانون، وأما القوة الثانية فتحصل عبر التنشئة الاجتماعية، وهي أشد عمقاً وأكثر استدامة وأماناً، وأقل تكلفة على المدى البعيد،

لأن المدارس والجامعات وحدها لا تستطيع حل جميع المشكلات التي يعاني منها المجتمع[18].

ثالثاً: الأمننة التكنومعلوماتية: إن انفجار الثورة المعلوماتية ودخول العصر الرقمي إلى عالمنا نتج عنه تداعيات وتهديدات سيبرانية، أضحت تشكّل تحدياً كبيراً للأمن القومي العراقي، لدرجة أن العديد من الباحثين اعتبروا الفضاء السيبراني بمثابة المجال الخامس في الحروب بعد البر والبحر والجو والفضاء. وهذا استدعى ضرورة وجود ضمانات أمنية ضمن البيئات الرقمية، تبلورت بشكل أساسي في ظهور الأمن السيبراني كبُعد جديد ضمن أجندة حقل الدراسات الأمنية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى فهم ماهية الأمن السيبراني كمتغير جديد في الفكر الاستراتيجي العراقي، كونه يوفر الحماية الفائقة لخصوصية المعلومات والإبقاء على سريتها، بعدم السماح لغير المخوّلين بالوصول إليها أو استخدامها، وحماية الأجهزة والشبكات ككُل من الاختراقات، ليكون درعاً واقياً للبيانات والمعلومات، وكذلك تشخيص نقاط الضعف والثغرات في الأنظمة ومعالجتها. وهذا لن ينجز دون العمل على تطوير أربعة عناصر أساسية تتمثل في: التقنية، والأشخاص، والأنشطة، والعمليات التي ينظمها ثم يجرمها القانون.

18 _ عدنان ياسين مصطفى وأسماء جميل رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 70.

المبحث الثالث: نظام الانذار المبكر.. رؤية تعاونية شاملة بين الجامعة والمؤسسات الأُخرى

إن الحديث عن موضوع التحديات والفرص التي تعاني منها محافظة نينوى، وكيف يمكن أمنتها لتأخذ مكانها في سياسات الطوارئ، ضروري جداً، ولا بد أن يُستكمل بالبحث عن نظام الإنذار المبكر ليشكل رؤية أساسية شاملة تحوط التحديات وتعمل على وأدها قبل تفاقمها، انطلاقاً من تأسيس مجسّة لدرء الصراعات تقودها جامعة الموصل بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في محافظة نينوى. فهناك علاقة تداخلية بين وجود نظام الإنذار المبكر واستمرارية السلام، لكي يتنبه صانع القرار إلى ضرورات التدخل الملحة. بمعنى آخر، يُجرى هيكلة هذا النظام وفقاً لعدة مراحل، ابتداءً بالتأسيس، مروراً بالعناصر الأساسية لعمل هذا النظام، وانتهاءً بالتطبيق من خلال القواعد الصلبة التي تقوي ركائزه. وهو ما سنناقشه على النحو الآتي:

المطلب الاول: ضرورات التأسيس وأهمية التطوير لمحافظة نينوى

إن نظام الإنذار المبكر يشكل صماماً لاستدامة الأمن والسلام في محافظة نينوى، كونه أحد المكونات الأساسية لتوقع حدوث المشكلات، والأزمات، والنزاعات، والصراعات التي من الممكن أن تعمل على خلخلة الاستقرار في المحافظة. وبهذا، تُعد علاقة الإنذار المبكر بالتنمية المستدامة علاقة وثيقة، لأن الأزمات والكوارث تؤثر بشكل سلبي على خطط التنمية التي تتبناها

المحافظة وتهدف إلى تحسين رفاهية واستقرار السكان. وبدلاً من أن تتقدم المحافظة نحو تحقيق الأهداف المرسومة، تجد نفسها تكافح للتقليل من وطأة هذه الأزمات والكوارث، لتبدأ بعدها مرحلة البناء من جديد. لذا، فإن الاستعداد المسبق وإيجاد الوسائل الفعالة للإنذار المبكر تعمل على الحد من آثار الصراعات والنزاعات، وتسهم في سرعة التعامل معها بفعالية وكفاءة.[19]

وبما أن الإنذار المبكر يعتمد عادة على جمع البيانات والتحقق منها بهدف تحليل المخاطر التي تحدد اتجاهات الصراع وديناميكياته على مختلف المستويات، فإنه من خلال هذا التحليل يمكن تقديم توصيات سريعة لاتخاذ إجراءات وقائية مناسبة لصناع القرار، من خلال التغذية المنتظمة بالمعلومات والتحليلات المتعلقة باتجاهات وديناميات الصراع المتطورة. كما يمكن أن توفر البيئة المستدامة للطوارئ الأساس لتعريف مشترك لمشكلة مخاطر الصراع.[20] وعلى هذا النحو، يمكن أن يُسترشد بالمعلومات في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الأزمات، من خلال تحديد الأولويات المبرمجة وفق نظام الإنذار المبكر.

يمكن أن يكون نظام الإنذار المبكر بمثابة آلية إنذار على المستوى المحلي في محافظة نينوى تمكن المجتمعات والسلطات المحلية

19 _ المنظومة الوطنية للإنذار المبكر، المجلس الأعلى للأمن الوطني، الامارات العربية المتحدة، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الاتي: https://www.ncema.gov.ae/ar/e-participation/blog/the-national-early-warning-system.aspx

20 _ For more information see: EARLY WARNING EARLY RESPONSE, Peace infrastructure org. Early Warning Early Response | Peace Infrastructures

من التماس الأمان أو منع اندلاع العنف، أو كمنصة للجهات الفاعلة المحلية لرصد وتحليل النزاعات بهدف البدء ببرامج معالجة أسباب العنف وفق منهج حساس اجتماعياً وثقافياً، يعزز الحكم الديمقراطي ويفرض احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.[21] لذا فإن ضرورة انشاء نظام الإنذار المبكر في محافظة نينوى يُعد أحد متطلبات التطور الحتمية التي ينبغي أن تأخذ بها المحافظة لاسيما وأن لها الدور الكبير في برمجة حلول المشكلات التي لها صفة المفاجأة وضيق الوقت وقلة البدائل لدى صانع القرار.

المطلب الثاني: فاعلية نظام الإنذار المبكر بين العناصر الأساسية والضرورات الداعمة

يكمن الغرض من نظام الإنذار المبكر في قدرته على تشخيص الأخطار بوقت قياسي محدد لتنبيه صناع القرار بالتهديدات الجسيمة التي، إذا ما تُركت، خلقت فجوة يصعب السيطرة عليها. وبهذا، فإن نظام الإنذار المبكر يستند إلى مجموعة من العناصر، هي:[22]

أولاً: المعرفة بالخطر: تنشأ المخاطر نتيجة لتلاقي نقاط الضعف ومسارات التهديد في أي مفصل من مفاصل الحياة العامة،

21 _For more information see: Practical Guide Early Warning and Response Systems Design for Social Conflicts, Latin America and the Caribbean, UNDP Org, Practical Guide Early Warning and Response Systems Design for Social Conflicts | United Nations Development Programme (undp.org)

22 - For more information see: Third international conference on early warning, united nations international strategy for disaster reduction, Germany, 2006, p1_3. Developing early warning systems, a checklist: third international conference on early warning (EWC III), 27-29 March 2006, Bonn, Germany | UNDRR

الأمـر الـذي يتطلـب تقديـراً واضحـاً لهـذه التهديـدات انطلاقـاً مـن التحديـات الـتي صُنّفـت بواسـطة قواعـد البيانـات المنظمـة، حيـث تُفـرز المعلومـات اسـتناداً لأهميتهـا وضرورة إيصالهـا لصنـاع القـرار فـي الوقـت والحـدث المناسـبين.

ثانيـاً: توفـر أنظمـة المراقبـة والإنـذار: تقـع خدمـات الإنـذار فـي قلـب نظـام الإنـذار المبكـر، الأمـر الـذي يتطلـب قواعـد علميـة مناسـبة تتنبـأ بالمخاطـر قبـل وقوعهـا، مـع ضرورة أن يكـون هـذا النظـام متوفـراً لمـدة أربعـة وعشريـن سـاعة فـي اليـوم. فاسـتدامة المراقبـة مـن شـأنها رصـد نقـاط الضعـف والعمـل عـلى أمننتهـا قبـل أن تتزايـد وتتحـول إلى مسـار تهديـد، وهـذا يتطلـب درجـة عاليـة مـن التنسـيق بـين مركـز نظـام الإنـذار المبكـر والمؤسسـات ذات العلاقـة مـن أجـل إيصـال المعلومـات ومشـاركتها.

ثالثـاً: التواصـل وتبـادل المعلومـات: ينبغـي أن يكـون لنظـام الإنـذار المبكـر الناجـح القـدرة عـلى تبـادل المعلومـات مـا بـين المؤسسـات ذات العلاقـة فضـلاً عـن القـدرة عـلى نـشر المعلومـات الأساسـية بصـورة مبسـطة وسريعـة تحـذر المجتمعـات فـي بعـض الأحيـان مـن الكـوارث والتهديـدات الـتي مـن الممكـن أن تؤثـر فـي الحيـاة العامـة للسـكان، كمـا ينبغـي أن يكـون لنظـام الانـذار المبكـر أكـثر مـن قنـاة اتصـال سـواء مـع صنـاع القـرار أو الجمهـور وذلـك لسـلامة إيصـال التبليغـات فـي اوقاتهـا المحـددة.

رابعـاً: إمكانيـات الاسـتجابة للمخاطـر: مـن الـضرورة أن يُكّـون لنظـام الإنـذار المبكـر القـدرة عـلى الاسـتجابة مـن صانـع القـرار أولاً وتفهـم المجتمـع للتحذيـرات ثانيـاً وهـذا لـن يتحقـق دون توفـر القـدرة عـلى تسـويق هـذا النظـام وبيـان أهميتـه للحـد مـن المخاطـر سـواء للجمهـور أو صنـاع القـرار.

تشـكل العنـاصر الأربعـة أعـلاه جوهـر نظـام الإنـذار المبكر الـذي يهدف الى التنبـؤ بالمخاطـر قبـل وقوعهـا لاسـيما ضرورة التأكيـد عـلى تقويـة أواصر الاتصـال مـا بـين العنـاصر السـالفة الذكـر والـتي لا يمكـن إهمال احداهـا عـلى حسـاب الأخـرى. ولكـي يأخـذ هـذا النظـام فعاليتـه لابـد مـن توافـر مجموعـة مـن أدوات الدعـم تسـند هـذا النظـام وتقـوي ركائـزه وهـو مـا يمـن توضيحـه في المخطـط رقـم (2) وهـي:[23]

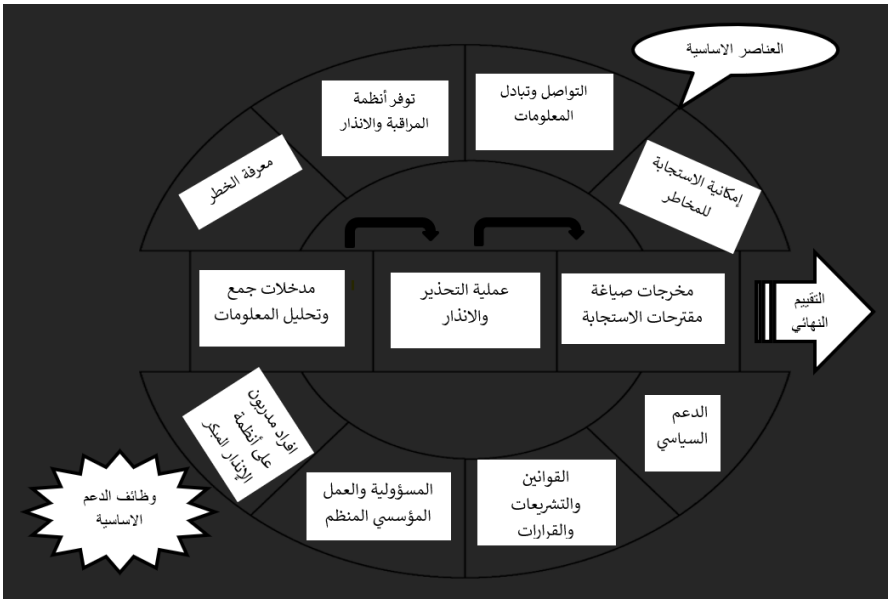

23 - للمقارنـة ينظـر فـي: سـامي إبراهيـم الخزنـدار، إدارة الصراعـات وفـض المنازعـات: إطـار نظـري، مركـز الجزيـرة للدراسـات، الدوحـة، 2014، ص 265_268.

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على: سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص 265_268.

أولاً: الدعم السياسي، يعد الدعم السياسي أحد القواعد الأساسية التي تسهم بشكل فعال في إنجاح نظام الإنذار المبكر، وهذا يكون من خلال إيلاء موضوع تأسيس النظام الأهمية القصوى في جداول أعمال مجلس محافظة نينوى أو المحافظ كأعلى سلطة تنفيذية، فضلاً عن مستوى التنسيق السياسي مع مجلس النواب ورئاسة الوزراء في بغداد.

ثانياً: القوانين والتشريعات والقرارات، تعد من الضرورات التي تسهم في استدامة نظام الإنذار المبكر وتحوله من مشروع صغير الى مشروع دولة تستند اليه ويكون أحد الهيئات التابعة لرئاسة الوزراء كونها السلطة الأسرع في اتخاذ القرار.

ثالثاً: المسؤولية والعمل المؤسسي المنظم، إن وجود هذا النظام يتطلب فرقاً متخصصة تعمل على مدار الأربعة وعشرين ساعة بتوقيتات منظمة تُقدم فيها تقارير مبسطة لمواضيع ذات أهمية.

رابعاً: افراد مدربون على أنظمة الإنذار المبكر، يتطلب نظام الإنذار المبكر افراداً مدربون ضمن هيئات أو مؤسسات لها الخبرة في هذا المجال ويكونون من اختصاصات متعددة مدنية وعسكرية وأمنية.

المطلب الثالث: تطبيق نظام الإنذار المبكر بين الضرورة الملّحة والترف الفكري

يمكن اقتراح مجموعة من القواعد الأساسية لنظام الإنذار المبكر في محافظة نينوى تكمن في:

1) شبكة المعلومات الميدانية استناداً لخطر المعلومات المضللة في مناطق النزاع أو الارهاب، فإن نظام الإنذار المبكر الجيد ينبغي أن يكون ضمن منطقة النزاع أو الصراع، ويمتلك شبكات ميدانية قوية من المراقبين في **جامعة الموصل** ويستخدم مصادر متعددة للمعلومات مفتوحة المصدر تعززها المؤسسات الرسمية ذات الاختصاص في المشكلة مدار القرار.

2) التركيز على المعلومات مفتوحة المصدر وذلك لسهولة استخدامها ووفرتها عن الصراعات، ولن يتم مشاركة المعلومات الرمادية أو السوداء بسهولة، والنظام الذي يستخدم مثل هذه المصادر لا بد أن يكون لديه قاعدة خبراء تفرز المعلومات حسب اهميتها، ولذلك فإن الممارسة الجيدة في هذه الانظمة تركز على الاستجابة للمعلومات الواردة من المصادر مفتوحة المصدر.

3) اتباع طرق تحليل المعلومات الحديثة والتي من الممكن أن تنطلق من استخدام مؤشر الاحداث الأمنية الذي ينطلق من تخطيط الاستجابة بالتحليل النوعي، الذي يتمثل في براعة استخدام الأساليب التحليلية النوعية وتحويلها الى أساليب كمية، ومن ثم تطرح على شكل إجابات كيفية تضع الحلول المناسبة للمشكلة

مـدار البحـث. وعـلى هـذا النحـو، يسـتخدم نظـام الإنـذار المبكـر الجيـد مزيجـاً مـن الأسـاليب التحليليـة النوعيـة والكميـة، انطلاقـاً من الأسـئلة التحليليـة الاتيـة:

مـــن؟	اتجاه مـــن؟	متـــى؟	أيـــن؟	لمـــاذا؟	كيـــف؟

4) يتيـح اسـتخدام التكنولوجيـا الحديثـة في تبـادل المعلومـات وخاصـة اسـتخدام الهواتـف المحمولـة، السرعـة فـي جمـع المعلومـات وتبادلهـا بـين أعضـاء فريـق نظـام الإنـذار المبكـر والمؤسسـات ذات العلاقـة الـتي ينبغـي أن تكـون عـلى قـدر عـالٍ مـن حجـم المشـكلات مـدار القـرار.

5) اصـدار التقاريـر المنتظمـة، إن الرصـد المنتظـم لحـالات الازمـات والصراعـات والنزاعـات يُمـيز عمـل نظـام الإنـذار المبكـر عـن عمليـات التحليـل المخصصـة الـتي يقـوم بهـا الباحثـين لنمـاذج معينـة، وهـذا الامـر يُعـد مهمـاً لأن ديناميـات الازمـة والـصراع والـنزاع تتطـور بسرعـة وتتسـم بالمفاجـأة وضيـق الوقـت، ويقـوم نظـام الإنـذار المبكـر بالرصـد والتحليـل ومـن ثـم تقديـم التقاريـر بانتظـام إلى المؤسسـات حـول الموضوعـات الحساسـة الـتي مـن الممكـن أن تخلـق هواجسـاً مؤثـرة فـي ديمومـة الاسـتقرار داخـل محافظـة نينـوى.

6) ثنائية الصلة المترابطة بين الإنذار والاستجابة لدرء التهديد، لان مستويات الامن في محافظة نينوى تحولت من الخطر الى التحدي، وبهذا ينبغي أن يركز نظام الإنذار المبكر على تحفيز الاستجابة من صناع القرار، لان وجود حالة (فراغ الاستجابة) تخلق فشلاً للنظام. ولمعالجة مثل هذه الفراغات لا بد أن تقنن نظام الإنذار المبكر وفق **رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** التي تنطلق من انفتاح الجامعات على المجتمع أولاً وكونها أحد المنطلقات الأساسية في تقديم الرؤى والأفكار لصانع القرار ثانياً لإنها تمتلك إمكانيات متعددة من المحللين المتخصصين بإمكانهم العمل على أنظمة الإنذار المبكر في الجامعة.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة تفسير ارتباط التهديدات والمخاطر الأمنية المحلية في محافظة نينوى بالمستويات الإقليمية والدولية، واستعرضت إمكانية تأثير هذه التهديدات التي تتطلب التدخل عبر نظام الإنذار المبكر. وهي بهذا توفر تبصّرات مهمة، أولها أنها توضح كيف يمكن أن يتفاعل الأمن في حلقات حرجة بطريقة تعرقل فهم وتحليل وتفسير النتائج، بسبب فوضوية المصالح وضبابية المواقف، التي تؤدي إلى تحولات أمنية مكثفة نتيجة تعددية الأطراف وتعقّد المشكلات، ما يضفي على التهديدات الأمنية طابع الحلقات المفرغة من حيث صعوبة التعامل معها.

وثانيها، تكشف أن الحاجة لإنشاء نظام الإنذار المبكر باتت ضرورة قصوى تحتاج إليها محافظة نينوى بشكل خاص، والعراق بشكل عام. وثالثها، يتداخل عمل نظام الإنذار المبكر مع عمل مؤشرات قياس السلام الإيجابي والسلبي، وكافة الجهود العاملة ضمن مكافحة التطرف، ما يتطلّب أن يكون هذا النظام مشروعاً للدولة وليس للحكومة تتبنى تأسيسه وتنظيمه وإطلاقه وتقويمه دورياً، ليكون متلائماً مع المستجدات المتسارعة التي تشهدها الحاجات الأمنية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org